# منطقة خليج سرت، دراسة جيوبولتيكية

أ. حواء أحمد عبدالسلام المطردي
محاضر بقسم الجغرافيا/ كلية التربية/ جامعة مصراتة
*Hawaalmatarda@gmail.com*

**الملخص:**

تتناول الدراسة معطيات الجغرافيا السياسية لمنطقة خليج سرت للوقوف على تأثير هذه المعطيات على جيوبولتيكية البلاد، وذلك فيما تمثله هذه المنطقة من فراغ جغرافي واقع بين شطري البلاد الأكثر تركزا سكانيا بالشمال الشرقي والشمال الغربي، وقد بينت النتائج أن لهذه المعطيات دورا بارزا في جعل المنطقة فاصلاً جغرافيا بين أقاليم البلاد، لما لها من أبعاد سوقية وآثار جيوبولتيكية كان لها تأثيرها الواضح عند تتبع الجغرافيا التاريخية للبلاد، وذلك في وجود الثنائية القطبية بين شطري البلاد في الشرق والغرب.

**الكلمات المفتاحية:** جيوبولتيكا، فاصل، رابط، خليج سرت.

# *Sirte Gulf region: A geopolitical stud*

**Hawa Ahmad Abdulsalam Almutradi**
*Department of Geography / Faculty of Education / Misurata University*
*Hawaalmatarda@gmail.com*

## Abstract:

The study examines the geopolitical data of the Gulf of Sirte region to determine the impact of these data on the country's geopolitics highlighted in the geographical vacuum between the two parts of the country most population-focused in the northeast and northwest، the results showed that these data play a prominent role in making the region a geographical separation line between the regions of the country due to market dimensions and geopolitical effects that have had a clear impact when tracking the historical geography of the country in the presence of the bipolar between the two parts of the country in the east and west.

***Key Words:*** Geopolitics, separation line, link, Sirte Gulf.

## المحور الأول: الإطار النظري للدراسة:

**أولًا: المقدمة:**

تظهر منطقة خليج سرت بشكل واضح عند رؤية خريطة ليبيا، سواء أكانت خريطة للتضاريس أو للمناخ أو حتى للكثافة السكانية، وظهورها هذا متمثلًا في فراغ سكاني جلي منعكسا من ظروف المنطقة الطبيعية، ولكن الملفت للنظر في هذه الخريطة ظهور هذه المنطقة وسط أكبر تجمع سكاني في شمالي شرق وغرب البلاد، وكذلك في الظروف الطبيعية لهما، هذا التباين كان له تأثيره على جغرافية ليبيا التاريخية ولا تزال آثاره على جيوبولتيكية البلاد إلى الآن، ومن هذا المنطلق حدّدت إشكالية الدراسة في تحليل معطيات الجغرافيا السياسية لمنطقة خليج سرت، وتأثيرها على جيوبولتيكية الدولة.

**ثانيا: مشكلة الدراسة:**

تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما معطيات الجغرافيا السياسية التي تشكلها منطقة خليج سرت والمؤثرة على جيوبولتيكية البلاد؟

2- كيف لمعطيات الجغرافيا السياسية لمنطقة خليج سرت أن تؤثر على جيوبولتيكية الدولة الليبية؟

3- هل تمثل منطقة خليج سرت فاصلًا أم رابطًا جغرافيا بين الأقاليم الليبية في شرق البلاد وغربها؟

**ثالثا: أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى:

1- بيان أهمية منطقة خليج سرت كرابط جغرافي بين الأقاليم الليبية.

2- إبراز ملامح التطور الجيوبولتيكي للبلاد، وتأثيره على وجود الثنائية القطبية بين شطري البلاد في الشرق والغرب.

3- إظهار معطيات الجغرافيا السياسية لمنطقة خليج سرت، وتأثيرها على جيوبولتيكية البلاد.

**رابعا: أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول منطقة ذات تأثير كبير وواضح في جغرافية البلاد، وذات أبعاد سوقية وآثار جيوبولتيكية مهمة فيما تمثله من فراغ جغرافي بين شطري البلاد الأكثر تركزا سكانيا بالشمال الشرقي والشمال الغربي، كان لها تأثيرا حتى في الجغرافيا التاريخية للكيان السياسي للبلاد.

**خامسا: فرضيات الدراسة:**

تفترض الدراسة الفروض الآتية:

1- تتعدد معطيات الجغرافيا السياسية لمنطقة خليج سرت ما بين ظروف المناخ وتضاريس المنطقة وتوزيع السكان وكثافتهم إلى وجود المورد الأساس للبلاد في جنوبها ألا وهو النفط وموانئ التصدير على خليجها.

2- كان لمعطيات الجغرافيا السياسية لمنطقة خليج سرت تأثيرها الواضح على جيوبولتيكية البلاد، من خلال خلق فاصل جغرافي سياسي بين شرق البلاد وغربها، ورابط اقتصادي بينهما متمثلاً في وجود النفط وموانئ التصدير بالمنطقة.

3- تمثل منطقة خليج سرت فاصلاً جغرافيا بين شرق البلاد وغربها.

**سادسا: مجالات الدراسة:**

تتمثل مجالات الدراسة في الآتي:

1- **المجال المكاني:** يتحدد المجال المكاني للدراسة في منطقة خليج سرت ذلك الفراغ الصحراوي الممتد لمسافة 765 كم بين رأس البرج شمال سبخة تاورغاء غربا إلى جنوب بلدة سلطان شرقاً، والذي يطل على البحر المتوسط عبر خليج سرت، وإن كانت الحدود الجنوبية للمنطقة غير واضحة المعالم لامتداد الصحراء إلاّ أن الدراسة تحددها عند خط الواحات الشمالية المتمثلة في واحات جالو، إجخرة، مرادة، ودان، هون، وسوكنة.

وبذلك تمتد منطقة الدراسة في التقريب بين دائرتي عرض $30^0$ إلى $32^0$ شمالاً، وبين خطي طول$15^0$ إلى $20^0$ شرقاً، كما مبين بالخريطة (1).

2- **المجال الزمني:** ويتحدد منذ قيام الحضارات القديمة بالبلاد حتى عام 2020م.

شكل (1): موقع منطقة الدراسة.

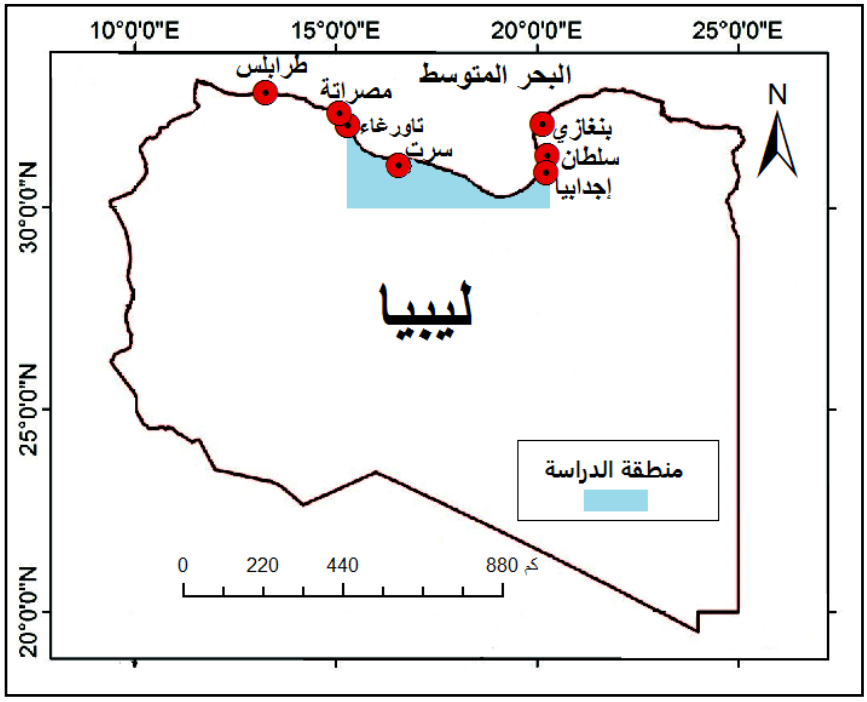


**المصدر**: عمل الباحثة باستخدام برنامج نظم المعلومات الجغرافية (GIS).

**سابعا: منهجية الدراسة:**

من أهم المناهج التي اعتمدت عليها الباحثة المنهج التاريخي، وذلك بتتبع التطور الجيوبولتيكي للكيان السياسي للبلاد، والمنهج الوصفي لوصف المعطيات الجغرافية لمنطقة الدراسة، ومنهج تحليل قوة الدولة لتحليل المقومات الجغرافية لمنطقة الدراسة ودورها جيوبولتيكيا.

**ثامنا: الدراسات السابقة:**

كثيرة هي الدراسات الجغرافية التي تناولت دراسة منطقة خليج سرت بشكل عام، أما عن الدراسات الجغرافيا السياسية للمنطقة فجلها عن خليج سرت بحد ذاته وقضيته الإقليمية وليس لمنطقة خليج سرت، التي من بين الدراسات التي تناولتها والتي عثرت عليها الباحثة الآتي:

1- **دراسة (الحداد، 2002)** حول حتمية البيئة وضرورة التنمية في إقليم سرت، والتي أكد فيها ضرورة تنمية الإقليم وذلك لعدة اعتبارات من أهمها الأمن القومي، حيث لعب هذا الإقليم دور الفصل الجغرافي في تطور تاريخ ليبيا السياسي والاجتماعي نتيجة لطبيعة موقعه وشكله الجغرافي وضوابطه الطبيعية، وأن كانت دراسة الحداد ركزت بشكل أساس على المشاريع التنموية بالإقليم إلا أنها مقتصرة على رؤية إيجابية حددت في فترة زمنية محددة، حيث نشرت أولًا كورقة بحثية في مجلة قاريونس العلمية عام 1999م.

2- **دراسة (ابن عمور، 2004)** حول عناصر الضعف الجيوبولتيكية وأثرها على كيان الدولة الليبية، حيث عرج فيها ابن عمور إلى دراسة عدة نقاط ضعف للبلاد، والتي منها ذلك الفراغ الصحراوي الممتد على طول خليج سرت، والذي يشطر المعمور الساحلي شرقًا وغربا، وإن كان ابن عمور قد تطرق لها سريعا وسريعا جدا، وذلك من ضمن عدة نقاط ضعف جيوبولتيكية عددها في نقاط عامة للبلاد عموما؛ لا تزال تحتاج لدراسات أعمق في هذا الجانب.

## المحور الثاني: معطيات الجغرافيا السياسية لمنطقة خليج سرت.

تمتد منطقة خليج سرت على شكل قوس عظيم الاتساع مقعر داخل الساحل الليبي شمالًا، لا يميز الساحل الليبي فقط بل الساحل الشمالي لأفريقيا ككل، إذ تمتد من منطقة رأس البرج الواقعة شمال سبخة تاورغاء غربا إلى جنوب بلدة سلطان شرقًا، وذلك بمسافة تقدر بحوالي 765 كم لطول ساحله على البحر المتوسط الجنوبي، أما طوله من الشرق إلى الغرب فحوالي 270 كم، وإن كانت الحدود الجنوبية للمنطقة غير واضحة المعالم حيث يرتفع سطحها تدريجيا دون أن يكون هناك أي موانع طبيعية يمكن استعمالها لتحديدها، إلا أنه يمكن تحديد خط الواحات الشمالي حدا جنوبيا للمنطقة نوعا ما والمتمثلة في واحات جالو، إجخرة، مرادة، ودان، هون، وسوكنة (الحداد، 2002، ص56-58).

وفلكيا تمتد منطقة الدراسة بالتقريب بين دائرتي عرض $30^0$ إلى $32^0$ شمالًا، وبين خطي طول $15^0$ إلى $20^0$ شرقًا، كما سبق بيانه في الخريطة (1).

أما أهم الظواهر الطبيعية لهذه المنطقة تلامس مياه البحر المتوسط لرمال الصحراء الكبرى مباشرة مشكلة حلقة انقطاع وفاصلًا جغرافيا مطلقًا بين شرق البلاد وغربها مما يجعلها

إقليما جغرافيا متميزا ومتفردا عن الأقاليم المجاورة شرقاً وغربا، حيث تتجانس فيه العديد من المعطيات الجغرافية من حيث البناء الجيولوجي والتربة والمناخ (الحداد، 2002، ص56).

وتمتد الكثبان الرملية المتحركة على طول ساحله التي تمتاز بلونها الأبيض البراق، وتحتوي على أحواض شبه مستطيلة تجري بمحاذاة الكثبان الرملية، وتوجد تحتها طبقة من التربة الملحية المغمورة بالمياه معظم أيام السنة مكونة سبخات أكبرها سبخة تاورغاء الواقعة على طول الساحل الغربي لخليج سرت (الحجاجي 1989، ص56)، لمسافة تصل إلى حوالي 100 كم وبعرض يتراوح بين 15 – 35 كم وبذلك تصل مساحتها لحوالي 2700كم$^2$ ، كما توجد سبخة الهيشة وأم العظام اللتان يعدان مكملتان لسبخة تاورغاء، (رحومة، 2008، ص 140) كما توجد أيضا العديد من السبخات الممتدة غرب مدينة سرت والممتدة بين بلدة العقيلة ومدينة اجدابيا.

ونتيجة لانخفاض سطح المنطقة بالنسبة للمناطق المجاورة لها في الشرق والغرب والجنوب أصبحت بمثابة حوض عظيم الاتساع تصب فيه العديد من الأودية (الهرام، 1995، ص103)، من أمثلتها وادي الفارغ الممتد من الشرق إلى الغرب في منطقة البلط وينتهي في الطرف الجنوبي للخليج في سبخة مقطع الكبريت، ووادي المسوس المنحدر نحو الخليج إلى الشمال من الوادي الفارغ، وفي الغرب ينحدر وادي سوف الجين من جبال نفوسة مارا بمنطقة مزدة وينتهي في سبخة تاورغاء، كما ينتهي بها وادي زمزم المنحدر من المناطق الشمالية الشرقية للحمادة الحمراء، كما ينحدر من هذه الأخيرة وادي البي الكبير الذي ينتهي عند بعض السبخات الصغيرة الممتدة إلى الجنوب من سبخة تاورغاء، وتوجد هذه الأودية الآن في شكل أودية جافة بسبب قلة الأمطار وعدم وجود مجاري مائية دائمة باستثناء تلك المياه التي تسيل على السطح عقب سقوط الأمطار، حيث يقدر معدل الجريان السطحي في المنطقة بحوالي 60 مليون متر مكعب في السنة (رحومة، 2008، ص 139 – 140).

أما فيما يتعلق بمناخ المنطقة الواقعة على مساحة شاسعة في النظام الصحراوي القاحل أعطى لها مناخا متميزا بالقارية، فالحرارة مرتفعة معظم شهور السنة، حيث بلغ المتوسط العام للحرارة في سرت حوالي 20$^0$م ويزداد في المناطق الداخلية (رحومة، 2008، ص25)،

والأمطار قليلة إن لم تكن نادرة حيث تتناقص كمية الأمطار بالابتعاد عن الساحل بضعة كيلومترات، فبتتبع خطوط المطر المتساوي بالمنطقة لا يبتعد خط مطر 50 ملم عن الساحل في معظم الأماكن عن مسافة 20 كم، ويستمر تناقص كمية الأمطار بالابتعاد عن البحر حتى تكاد تنعدم على بعد 100كم جنوبا، حيث يسود المناخ الصحراوي (شرف، 1971، ص110).

وتشرف منطقة خليج سرت على بحر ضيق له تأثير محدود لا يعدو الجهات الساحلية من حيث انخفاض الحرارة نسبيا في الصيف وارتفاع الرطوبة وكمية التساقط خلال الشتاء، وعليه فإن أثر البحر في المنطقة مقتصر على المناطق الساحلية حيث تتصف المناطق الداخلية باستقرار الجو وندرة السحب والأمطار وانخفاض الرطوبة النسبية (رحومة، 2008، ص30)، كما أن خلو المنطقة من المرتفعات ساهم في عدم تنوع الملامح المناخية بها، إذ تعد المظاهر السهلية هي السمة السائدة في معظم أرجائها حيث يمتد السهل من مدينة مصراتة غرب خليج سرت إلى مدينة بنغازي في شرقه، هذا ويصعب تحديد الهوامش الجنوبية لهذا السهل، وذلك لارتفاع سطح المنطقة بشكل تدريجي كلما ابتعدنا عن خط الساحل من دون أن تظهر أي موانع طبيعية واضحة يمكن استخدامها في تحديد السهل جنوبا، كما لعدم وجود المرتفعات في الأجزاء الجنوبية في المنطقة أسهم في جعلها مسرحا للرياح الجنوبية الحارة والجافة (رياح القبلي)، والتي تهب على المنطقة في مقدمة المنخفضات الجوية خاصة الربيعية منها (رحومة، ص27 -28).

وتعاني المنطقة من مشكلة التصحر حيث تسود الظروف المناخية الجافة وشبه الجافة المتمثلة في طول فترة وشدة الإشعاع الشمسي الساقط على المنطقة، وبالتالي الزيادة في المتوسط السنوي للإشعاع الشمسي الكلي، والذي يصل لحوالي 5.2 كيلو وات ساعة/م$^2$ ، مما أدى لارتفاع درجات الحرارة خاصة في الصيف، كما تقل في المنطقة كمية الأمطار الساقطة على معظم أجزائه عن 100 ملم سنويا، فقد كان لهذه الظروف الأثر الواضح في انتشار ظاهرة التصحر، فحسب إحصائيات عام 2004م فقد أدى التصحر للقضاء على مساحة قدرها 100000 هكتاراً من مساحة الأراضي الزراعية في شعبية سرت سابقاً، ومن أهم أشكال التصحر في منطقة الدراسة تعرية الطبقة السطحية للتربة التي لها دورا مهماً

بالنسبة للحياة النباتية، وتدهور الغطاء النباتي خاصة في الأجزاء الجنوبية مما أثر سلبا على تدهور المراعي وتصحرها، وذلك بسبب الرعي الجائر وقلة المياه وتدهور التربة، هذا إلى جانب زحف الكثبان الرملية سواء أكانت ساحلية أو قارية (رحومة، 2008، ص147 – 149).

وقد أثر المناخ القاري بالمنطقة بسبب قلة الأمطار وارتفاع معدلات التبخر إلى شح المياه السطحية وعدم وجود مجاري مائية دائمة باستثناء تلك التي تجري عقب سقوط الأمطار، حيث يقدر معدل الجريان السطحي بالمنطقة بحوالي 60 مليون م$^3$/ سنة، وقد أقيمت عدة سدود لحجز مياه الأودية والاستفادة منها (رحومة، 2008، ص150)، كسد الزيد في سرت الذي أنشأ في 1973م في محلة تلال ذو سعة تخزينية سنوية تقدر بحوالي 0.5 مليون م$^3$، والسد في محلة السد الذي أقيم في 1974م بسعة تخزينية سنوية 0.3 م$^3$ (محمد، 2018، ص47)، وسد بن جواد في بن جواد، وسد وادي الجارف وسد وادي الزهاوية في سرت، هذا وتعاني الخزانات الجوفية بالمنطقة إلى جانب انخفاض مستوى المياه بها نتيجة لزيادة السحب وعدم قدرة مياه الأمطار الساقطة تعويض هذا النقص (رحومة، 2008، ص149 –150)، كما تعاني من ارتفاع شديد في الأملاح تتعدى 10 جرام/ لتر، حيث لا يوجد خزان جوفي يعتمد عليه في توفير المياه بشكل رئيسي، وقد أوضحت دراسة قامت بها الشركة الفرنسية (G.E.F.L.I) أن المياه الجوفية بالمنطقة لا تتوافر بكميات كافية إضافة إلى أنها رديئة النوعية (محمد، 2018، ص46).

أما عن محطات تحلية مياه البحر فقد شرع في إقامة بعضها في رأس لانوف والبريقة باعتبارهما موانئ نفطية، وتتواجد بها مصانع بتروكيمياويات، إلا أن محطة تحلية رأس لانوف توقف العمل بها منذ فترة طويلة، كما أُقيمت محطة تحلية مياه البحر في محلة الزعفران بمنطقة سرت 1976م وبلغت الكمية المنتجة منها حوالي 3.3 ملايين لتر مكعب سنة 1977م، ونظرا لحاجة المحطة للصيانة المستمرة وارتفاع تكاليف هذه الصيانة توقفت عن العمل من فترة لأخرى ولضعفها في الإمداد بالمياه أزيلت نهائيا عام 2009م، وقد تدفقت مياه النهر الصناعي للمنطقة في 1993م بمعدل ضخ حوالي 60000م$^3$ / يوميا ، كما نفذت مجموعة خزانات في غرب المنطقة وشرقها (محمد، 2018، ص47).

ونتيجة لتأثير المناخ الجاف وشبه الجاف بالمنطقة قلت الكثافة السكانية بها عن 10 أشخاص/كم$^2$ خاصة في الأجزاء الجنوبية (رحومة، 2008، ص151)، حيث تمتاز المنطقة بالتخلخل السكاني الواضح مقارنة بالمناطق المجاورة في شمال شرق البلاد وشمال غربها، فقد قدر عدد سكانها عام 1964م بحوالي 56165 نسمة، في حين قدر في ذات العام في إقليم طرابلس بنحو 1007066 نسمة، وفي برقة 421792 نسمة (الحداد، 2002، ص58)، وإن كانت المنطقة قد اكتسبت بعد النصف الثاني من القرن العشرين أهمية واضحة بعد اكتشاف النفط في ليبيا 1959م وبداية تصديره في 1961م عبر الموانئ النفطية المطلة على خليج سرت، زادت في تركز السكان بها، وكان له أثره الواضح على خريطة توزيع السكان حيث ظهرت بعض التجمعات البشرية بمحاذاة الساحل متمثلة في الموانئ النفطية ومراكز الصناعات البتروكيمياوية كالبريقة ورأس لانوف، ومع هذا لا يزال التفاوت في توزيع السكان في البلاد وواضحا وجليا، حيث يعيش 61% من السكان في القسم الغربي، و28% في القسم الشرقي، و8% في القسم الجنوبي، في حين يعيش في وسط البلاد حيث تمتد منطقة الدراسة 3% فقط من سكان البلاد (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات LOOPS، 2016)، وليس هذا وحسب بل كذلك في مدى ترابط هذا الامتداد السكاني؛ فبينما تمثل مدينة سرت ثقل التركز السكاني في الطرف الغربي للمنطقة كما وصفها الكيخيا (1995، ص337-338) ومدينة أجدابيا الثقل ذاته في الطرف الشرق لمنطقة الدراسة إلا إن المسافة بين المدينتين تصل إلى 400كم، بل المسافة بين مدينتي سرت ومصراتة 250 كم، وإذ أخذنا مدينة سرت مثالًا عن أقرب التجمعات السكانية إليها فسنجد أن المسافة بينها وبين المدن الصغرى الواقعة في منطقة نفوذها ما بين 150-200 كم وهي هراوة، بن جواد، رأس لانوف شرقًا، والمدن الصغيرة غربا ما بين 30-170كم وهي الهيشة الجديدة، زمزم، أبوهادي، جارف، القبيبة، الغربيات، وغيرها من القرى والأرياف الواقعة ضمن نفوذها كأبو نجيم ووادي بي الكبير جنوب غرب سرت بنحو 200كم (السبيعي، 2009، ص35)، وكلها تجمعات بشرية صغيرة فضلًا عن كونها متباعدة وتشهد ضعفا في الخدمات العامة.

من خلال ما سبق يتضح أن الطبيعة الجغرافية لمنطقة الدراسة الصحراوية والظروف المناخية القاسية وانتشار السبخات والكثبان الرملية التي نتج عنها التخلخل الواضح في توزيع السكان مقارنة بالمناطق المجاورة؛ فهل تعتبر منطقة الدراسة فاصلاً أم رابطًا جغرافيا بين شطري البلاد الشرقي في برقة والغربي في طرابلس؟ وهل لوجود النفط في جنوب المنطقة وتواجد موانئ تصديره على سواحلها أي تأثير على كونه فاصلاً أم رابطًا جغرافيا بين الأقاليم الأخرى، خاصة في ظل الاتساع الكبير للرقعة الجغرافية للبلاد من جهة وللمسافة الكبيرة الممتدة لهذه المنطقة من جهة أخرى؟

## المحور الثالث: تأثير معطيات الجغرافيا السياسية لمنطقة خليج سرت على جيوبولتيكية الدولة الليبية.

إن كون منطقة خليج سرت حدًا فاصلاً أم رابطًا جغرافيا بين الأقاليم الليبية الشرقية والغربية، لذلك فإن لهذا الخليج تأثيره البالغ الخطورة على الأمن القومي للدولة الليبية ككل، حيث يمثل إقليما مستقلاً ومتفردا بمعطياته الجغرافية المختلفة عن إقليمي برقة وطرابلس، وتوغله داخل الأراضي الليبية جعله كالقلب للبلاد فاصلاً بين أكثر المناطق كثافة سكانية، وبالتالي فإن أي خلل في هذا القلب في وسط البلاد ستكون انعكاساته خطيرة على البلاد، حيث وجود المورد الأساس والاستراتيجي لليبيا المتمثل في حقول النفط جنوب هذا الإقليم، والذي يصدّر عبر موانئه الأربعة (البريقة، السدرة، رأس لانوف، الزويتينة) ما يقارب 80% من النفط الخام، إضافة إلى تركز معظم الصناعات النفطية به كمجمع رأس لانوف للبتروكيمياويات، فالظروف الجغرافية التي تميز منطقة خليج سرت جعلتها عبر المراحل التاريخية المختلفة حدًا فاصلاً حتى وُصفت بأنها أشد الحدود الطبيعية والبشرية وضوحا في العالم، بل وصفت البلاد عموما لظروفَ هذه المنطقة بأنها بلدان لهما شخصيتان (حمدان، 1973، ص122)، حيث من أبرز ملامح التطور الجيوبولتيكي للبلاد هذا الانقسام الثنائي بين أكثر من قوة خارجية، فحيث تظهر الحضارة العربية الشرقية في شرق منطقة خليج سرت وحضارة المغرب العربي غربه بكل مؤثراتهما من العادات والتقاليد وحتى اللهجات.

وعند الرجوع لدراسة العوامل التاريخية المؤثرة في جيوبولتيكية البلاد يظهر التقسيم الاستعماري واضحا وبشدة بين شطري البلاد في الشرق والغرب؛ مما جعل من منطقة خليج

سرت حداً فاصلاً بينهما، فعندما كان النفوذ الفرعوني على برقة منذ 4000 ق.م كانت طرابلس تحت النفوذ الفينيقي منذ 1000 ق.م، وعندما بدأ الاستعمار الإغريقي لبرقة في القرن 7 ق.م أصبحت طرابلس تتبع المستعمرة الفينيقية الكبرى في قرطاجة في القرن 6 ق.م، وعند ذلك الانقسام لليبيا بين النفوذ الإغريقي في شرقها والفينيقي في غربها وأمام التوسع القرطاجي (الفينيقي) الممتد حتى منطقة خليج سرت أدى للصدام بين الإغريق والقرطاجيين في منطقة التخوم إلى أن حددت بخط معين عند تلال فيلا نيوس (حمدان، 1996، ص 22-25).

وعندما ضم الإسكندر برقة إلى مصر لتصبح تحت حكم البطالمة (323-96م) كان الصراع بين روما وقرطاجة حتى سقطت الأخيرة وانتقلت طرابلس لنفوذ الرومان، وبهذا انقسمت البلاد مجددا ولكن هذه المرة بين الإغريق والرومان، برقة للإمبراطورية الإغريقية المرتكزة على قاعدة مصر البطلمية وطرابلس للإمبراطورية الرومانية المرتكزة على قاعدة تونس القرطاجية، وذلك حتى سقطت الإمبراطورية الإغريقية بكاملها لروما وأصبحت برقة وطرابلس خاضعتان للنفوذ الروماني وكذلك فزان التي لحقت لأول مرة وبذلك توحدت ليبيا كلها لأول مرة في إطار واحد (حمدان، 1996، ص26).

واستمرت ليبيا تحت حكم الرومان نحو خمسة قرون من القرن الأول ق.م إلى القرن الرابع الميلادي لتعود مرة أخرى للانقسام عندما انقسمت الإمبراطورية الرومانية نفسها بين روما وبيزنطة، لتصبح برقة من نصيب الإمبراطورية الرومانية الشرقية (بيزنطة) وذلك خلال الفترة (96 ق.م – 284م) بينما آلت طرابلس خلال الفترة (106 – 284م) إلى الإمبراطورية الرومانية الغربية (روما) (الحداد، 2002، ص61، وحمدان، 1996، ص27).

والمثير بعد هذا أن النمط نفسه تكرر حين غزا الوندال شمال أفريقيا من ناحية والفرس الساسانية مصر من الناحية الأخرى، ففي الحالة الأولى امتد نفوذ الوندال إلى طرابلس خلال القرنين الخامس والسادس الميلادي، وفي الثانية وصل خسرو إلى برقة حيث ألحقها بمصر، حتى عادت بيزنطة واحتلت ليبيا كلها وأعادت وحدتها الإقليمية، إلى قدوم الفتح الإسلامي على يد عمر بن العاص الذي وصل بنفسه إلى طرابلس وإرساله لعقبة بن نافع لفزان، ولكن التعريب الحقيقي لليبيا تأخر إلى القرن الحادي عشر حين تدفقت قبيلتا بني سليم وبني هلال

بأعداد ضخمة لتستقر الأولى نهائيا في برقة والثانية في طرابلس واختلطت كلتاهما بالعناصر البربرية خاصة في برقة، بحيث وضع الأساس العرقي لليبيا الحالية (حمدان، 1996، ص28-30).

وقد تكرر هذا الانقسام السياسي حتى في عصر الفتوحات الإسلامية بين شطري البلاد الشرقي والغربي برقة وطرابلس، فعندما كانت طرابلس تحت حكم الأغالبة كانت برقة تحت النفوذ العباسي، وما تتابع على إقليم طرابلس من الزناتيين (1000-1145م) والنورمان (1146-1158) والموحدون (1160-1227) كانت برقة تحت النفوذ الأيوبي في مصر (1174-1250)، وعندما أصبحت برقة تحت نفوذ المماليك (1250-1517) كانت طرابلس تحت حكم الحفصيين (1227-1510) ثم الإسبان (1510-1520) ثم فرسان مالطا (1520-1551) (الحداد، 2002، ص61)، حتى جاءت تركيا العثمانية وطردت فرسان مالطا من طرابلس لتصبح ليبيا بعد ذلك إيالة عثمانية لأكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن من منتصف القرن 16 إلى أوائل القرن 20، وكانت ليبيا العثمانية تعرف عادة بطرابلس وبرقة، وأحياناً بطرابلس الغرب فقط، ومن الناحية الإدارية كانت طرابلس ولاية تلحق بها فزان كسنجق تابع، بينما برقة سنجقاً منفصلاً فقط دون أن تعدو ولاية قائمة بذاتها (حمدان، 1996، ص32-33) إلى أن احتل الاستعمار الإيطالي ليبيا نحو ثلاثين عاما (1911-1941) ومن بعده الحلفاء بريطانيا لبرقة وطرابلس وفزان لفرنسا لنحو عشر سنوات (1941-1951)، وفي ظل هذا الاستعمار الأوروبي الحديث ظل هذا الانقسام واضحا وذلك بعد الحرب العالمية الثانية من خلال نظام الوصايات والإدارة الاستعمارية المختلفة للأقاليم الليبية، إذ وضع احتلال الحلفاء للبلاد أسسا لتمزيق وحدتها حيث خلقت مشكلة الوحدة الوطنية وشكل الدولة الجديدة عند سعي البلاد للاستقلال، حيث كانت السنوسية في برقة المتعاونة مع بريطانيا تطمع في فرض سيطرتها على الدولة الجديدة تحت الرعاية البريطانية، وكان قد رفضت طرابلس هذه التبعية أو الرعاية، لذا قررت السنوسية وبإيعاز من بريطانيا أن تعلن في 1949م قيام دولة برقة المستقلة، حتى أعلن في 1951 توحيد كافة أقاليم ليبيا الثلاثة بإعلان استقلال البلاد، لتبرز مرة أخرى مشكلة شكل الدولة، فبينما طرابلس التي قبلت بحكم السنوسية تطالب بالدولة الموحدة كانت برقة

وفزان تطالبان بالدولة الاتحادية حتى فرض النظام الفيدرالي فجاءت ليبيا الدولة الجديدة اتحادية لا موحدة، تتألف من ثلاث ولايات طرابلس وبرقة وفزان (حمدان، 1996، ص80-81)، وبدون الدخول في تفاصيل تغير التقسيمات الإدارية في ليبيا بعد ذلك، إلا إنه يجب ذكر عودة مشكلة شكل الدولة مرة أخرى وذلك بعد ثورة فبراير في 2011م والتي لا تزال قائمة حتى وقت هذه الدراسة، فهنالك من يريد عودة الولايات الثلاث مجددا أي نظام حكم فيدرالي وم تمثلًا في الجهة الداعمة لهذا التوجه في شرق البلاد، وبالمقابل الرافض لهذه العودة والمتمثل في الجهة الغربية، بمعنى حالة اقتسام سياسي جديدة للبلاد حول شكل الدولة الليبية المنتظر.

وبذلك ترى الباحثة أن تاريخ ليبيا السياسي قد مر بمراحل مختلفة أثرت بشكل كبير على الخريطة الجغرافية للبلاد، وأن الفراغ في منطقة خليج سرت كان له تأثيره الخطير على مجريات هذه الانقسامات السياسية بين شطري البلاد شرقًا وغربا إلى أن اكتشف النفط في 1961م الذي كان في حوض إقليم سرت، حتى وصف حمدان (1996، ص82)، هذا الاكتشاف بأنه في الواقع من حسن حظ ليبيا مرتين، وذلك بخلق نوية جديدة من العمران اللاحم بين النواتين في شمال شرق البلاد وشمال غربها، وخلق أيضا بؤرة تجمعت حولها آمال الأقاليم المختلفة حيث أصبح النفط أداة توحيد داخلي كما وصفه حمدان، حيث بعد سنتين فقط من تدفق النفط أي في 1963م أُعلنت ليبيا دولة أحادية موحدة، وقَسِّمت إلى عشر محافظات بدل الولايات الثلاث.

إذاً فمنذ استقلال البلاد في 1951م كان مركز الثقل السياسي والاقتصادي والديموغرافي واقعا في شمال غرب البلاد، واستمر الحال كذلك حتى أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين أثر اكتشاف النفط والبدء في تصديره ليتغير المركز الاقتصادي للبلاد إلى جنوب خليج سرت حيث يضخ أكثر من 80% من النفط الليبي للأسواق العالمية، وبما أن حقول النفط تقع ضمنيا في حقول إقليم برقة الذي أصبح ذات الثقل في ليبيا نفطيا ليخلق على ما وصفه حمدان (1996، ص190) توازن قوة إقليمي جديد في البلاد، وإن كان حمدان قد وصف بأن ذلك قد أذاب العزلة الإقليمية وقرب حجم ووزن كل من شقي البلاد، ليصف بأن مشكلة الإقليمية أصبحت ظاهرة تاريخية بفضل البترول، فهل تحقق

هذا فعلاً؟.

إن منطقة خليج سرت وما تمثله من فراغ صحراوي كان قد هدد الأمن القومي للبلاد خاصة في ظل تخلخله السكاني وعدم ربطه بشبكة جيدة من المواصلات، وإن كانت الدولة منذ استقلالها في الخمسينيات أدركت هذا التهديد الذي تلعبه منطقة خليج سرت فقد حاولت إحياء هذه المنطقة خاصة بعد اكتشاف النفط في حوضها، وذلك من خلال مد الطرق وإقامة مشاريع تنموية لخلق نواة جديدة للاستيطان البشري كمحاولة للربط بين الأقاليم الليبية وملء هذا الفراغ الخطير، فكان مشروع النهر الصناعي والمجمعات الصناعية الضخمة في مينائي البريقة ورأس لانوف النفطيين كمجمع الأسمدة في البريقة الذي يضم مصانع لليوريا والميثانول والأمونيا، ومجمع البتروكيماويات في رأس لانوف الذي به مصنع لإنتاج الإيثلين والبروبلين وعددا من المنتجات الأخرى الناتجة عن مادة الإيثلين، ومصانع لإنتاج البيوتادين والبولي إيثلين والبيوتين والمواد الأولية الداخلة في صناعة البلاستيك والعطريات، ومصنع للبولي إيثلين وللبولي بروبلين وللنيتروجين (غانم، 1995، ص713-714)، ولقد أسهم هذا التركز الكبير لهذه الصناعات في البريقة ورأس لانوف من زيادة عدد السكان فيهما وأصبح لهما مكانة على الخريطة الجغرافية الليبية ليس كموانئ نفطية فحسب بل كمدن سكانية لم تكن موجودة قبل اكتشاف النفط بالبلاد، هذا إلى جانب العديد من المشاريع الزراعية التي أُقيمت في المنطقة من استصلاح للأراضي الزراعية والأودية التي أقيمت عليها السدود وحفر الآبار ومد الطرق الزراعية، والتي منها مشاريع الصلول الخضر كمشروع جارف الزراعي ومشروع هراوة وسلطان وأمراح والوشكة والبي الكبير ومشروع زمزم ومشروع الفرجان ومشروع مراعي سرت ومشروع الوديان الوسطى وغيرها (رحومة، 2008، ص157).

حقيقة أن التنمية الاقتصادية قد شهدت تطورا ملحوظًا في منطقة خليج سرت في محاولة لملء هذا الفراغ الصحراوي الشاسع على طول هذه المنطقة، التي كانت مصدر خطر على وحدة وترابط البلاد على مدى تاريخها، ولكن في حقيقة الأمر لم تكن هذه الخطوات في تنمية المنطقة كافية بالدرجة التي تضمن استقرار الأمن القومي للدولة فلا تزال المساحة شاسعة في ظل طرق نقل ضعيفة في الواقع، وإن كان مشروع السكة الحديدية سيكون له

تأثير كبير إلا أنه لم يطبق حتى الآن، وما يدل على كون منطقة خليج سرت لم تصل بعد لتكون رابطاً جغرافيا بين الأقاليم الليبية الأوضاع الراهنة للبلاد التي تمر بها بعد ثورة فبراير في 2011م من التنافر الواضح بين الشرق والغرب وإعادة ظهور استخدام مصطلحي إقليم برقة وطرابلس، إلى جانب الأوضاع الحالية في منطقة سرت التي لا تخفى على أحد، والدعوات المتكررة التي ظهرت بصراحة وعلنية من قبل شخصيات نافذة بالدولة تدعو لتقسيم البلاد، وما تبعه من محاولة كل أطراف النزاع في شطري البلاد شرقاً وغربا من فرض سيطرته على منطقة خليج سرت لما لها من أهمية استراتيجية بحته لا لشيء غير لوجود النفط والموانئ النفطية، وهذه الاختلافات الاجتماعية التي أصبحت تنادي بهذه الثنائية في أقطاب البلاد لا تزال دليلاً واضحا في كون منطقة خليج سرت بكل أسى رغم كل المحاولات إقليما فاصلاً جغرافيا بين أقطاب الهيمنة في كل من طرابلس وبرقة، وحتى وجود النفط وإن كان فعلاً أسهم ولا يزال في التقرب بين شطري البلاد إلا أنه لم يغلق تلك الفجوة بعد، أسهم فعلاً في التنمية وأن كانت لا تزال في بداياتها، إلا أن وجوده الآن يمثل حلقة نزاع بين الجهات المتنازعة على الهلال النفطي، فلا تزال العوائق الاجتماعية والقبلية والمقارنات التنافسية بين الأقاليم عائقاً، فلو كانت منطقة خليج سرت ذات تركز سكاني يماثل نظيريه في شمالي شرق وغرب البلاد للعب دورا حاسما في ربط أجزاء البلاد وإزالة تلك التراكمات الجهوية، فعند تتبع خريطة توزيع الحقول النفطية في البلاد مع خريطة توزيع السكان يظهر عدم التطابق بينهما بشكل واضح، فالمناطق الصحراوية الخالية من السكان هي أماكن تواجد النفط والغاز، كما أن أهم الموانئ النفطية بالبلاد موجودة في ذلك الفراغ الصحراوي مما يجعلها منطقة صراع بين شطري البلاد للسيطرة على هذه الحقول والموانئ خاصة بعد ثورة 2011م وحتى فترة هذه الدراسة.

لا يمكن القول أن الظروف الجغرافية القاسية وحدها في هذه المنطقة من لعبت الدور الأساس في التخلخل السكاني، فوجود النفط يجب أن يلعب الدور الأبرز لخلق هذا التركز، وإن كانت ليبيا قد فشلت في إدارة مواردها الخاصة من النفط والغاز عموما لقصور الرؤية وعدم وجود سياسات حكومية فعالة وغيرها من الأسباب التي أكد عليها تقرير مؤشر إدارة الموارد (RGI) الصادر في 2013م من معهد Revenue Watch في نيويورك، لذا فإن على الدولة الكثير لكي توليه اهتماما في هذا الشأن ولعل من أهمها ربط البلاد بشبكة جيدة

من المواصلات لا سيما البرية والجوية، والعمل على استكمال مشروع سكك الحديد التي سيكون لها دورا كبيرا في ربط أجزاء البلاد المترامية، والعمل على إنشاء مشروع لإنتاج الطاقة الشمسية، حيث أشار شقلوف وآخرون (2015، ص390-392)، أن منطقة سرت تتميز بوجود قدرات هائلة للاستفادة من الطاقة المتجددة، وبأن المنطقة تعد من أكثر المناطق ملائمة لتطبيق تكنولوجيا الطاقة الشمسية حيث تنال أكبر قسط من الإشعاع الشمسي، وذلك لتعامد الشمس فيها وخلوها من الغطاء النباتي وقلة السحب، كما يمكن تنمية حرفة الرعي بالمنطقة حيث اشتهرت منطقة خليج سرت منذ القدم بتربية الحيوانات؛ وذلك لاتساع المراعي الطبيعية والتي تصل إلى 3187000 هكتاراً، وكذلك صلاحية النباتات للرعي(*)، فكمية الأمطار لا تكفي للزراعة المستقرة خاصة في المناطق الممتدة إلى الجنوب من مصراتة وبنغازي، لذلك يعتمد السكان هناك في نشاطهم الاقتصادي على الرعي بالإضافة إلى الزراعة البعلية (رحومة، 2008، ص158)، وإن كانت هذه الأخيرة تتعرض لتقلبات كثيرة بسبب قلة الأمطار وعدم انتظامها (رحومة، 2008، ص154)، إذ يؤثر مناخ المنطقة سلبيا على النشاط الزراعي نظرا لزيادة الاستهلاك المائي، وبالتالي تملح المياه والتربة ونقص الإنتاج وزحف الرمال على الطرقات والمشاريع الزراعية، إضافة إلى ما تتعرض له المنطقة من موجات الحرارة العالية من رياح القبلي وتأثيرها على المحاصيل الزراعية وإثارتها للغبار والأتربة وإعاقة النقل علاوة على قلة الأيدي العاملة لظروف المناخ الجاف وارتفاع تكلفة العمالة والإنتاج، كلها عوامل أسهمت ولا تزال في قلة النشاط الزراعي بالمنطقة (رحومة، 2008، ص156)، وإ ن لم تقف ظروف المناخ عائقًا أمام انتشار حرفة الرعي إلا أن مربي الحيوانات هناك تصادفهم بعض العراقيل فإلى جانب ارتفاع أسعار الأعلاف وزحف الكثبان الرملية وزوال الغطاء النباتي نتيجة لعدم انتظام الرعي، تصادفهم كذلك مشكلة عزوف الرعاة عن تربية الحيوانات ونزوحهم للمدن للعمل في قطاع النفط (رحومة، 2008، ص158).

(*) تبلغ مساحة المراعي في ليبيا حوالي (13244000) هكتار، منها (39.9%) بالمنطقة الشرقية، (36%) بالمنطقة الغربية، (24.1%) بالمنطقة الوسطى، ويجب التنويه هنا أن 50% من مساحة المراعي بالبلاد تقع في منطقة ذات معدلات تساقط تتراوح بين (50-100) ملم / سنويا، مما يجعلها تتسم بالجفاف الشديد وما يترتب عليها من قلة إنتاج الأعلاف وتأثيرها سلبا على حرفة الرعي. (آغا، وبطاو، والسعيطي، 1999، ص 123).

أما عن فرص بناء مصايد للأسماك وبالتالي إقامة مصانع عليها كما دعا الفرجاني والتائب (2015) على أنها من سبل التنمية بالمنطقة؛ فيجب التنويه هنا أن الصيد البحري بالمنطقة لغرض الاستهلاك غير المحلي محدود جدا إضافة إلى أنه يمارس من أشخاص وافدين (بولقمة، 2009، ص19)، وأن تكوين الشواطئ بالمنطقة وقلة تعاريج الساحل لا تسمح بوجود مرافئ طبيعية، وأن كانت قد أنشأت بعض المرافئ الاصطناعية الصغيرة المستخدمة في الصيد المحلي في بويرات الحسون وسرت والعقيلة والزويتينة (الحجاجي، 1970، ص56)، هذا علاوة على انتشار السباخ والكثبان الرملية المتناثرة بالقرب من الساحل المنخفض الذي يفتقر كما أوضح بولقمة لما يوفر الحماية ويسمح بتوفير متطلبات الصيد في أبسط صوره.

فالحقيقة التي يجب أدراكها أمام محاولة تنمية المنطقة أن الظروف الطبيعية باقية كما هي عليه، إ ن لم تزدادا سوءا، فارتفاع الحرارة وشح الأمطار والرياح اللافحة المحملة بالغبار والأتربة صيفا والباردة شتاءً، والغطاء النباتي الفقير، وتدهور التربة وندرة ورداءة المياه الجوفية وغيرها الكثير؛ كلها ظروف يجب التعامل معها أولاً عند التخطيط لأي مشاريع تنموية بالمنطقة.

ولنذكر مثلاً لبعض المشاريع التنموية بالمنطقة التي باتت بالفشل أمام ظروف الجفاف كفشل مشروع الشركة التونسية في زراعة الأعلاف كالقنب والتين الشوكي في أغلب وديان المنطقة؛ مما أدى لإهدار عشرات الملايين، تماما كفكرة زراعة محاصيل الأعلاف الخضراء في غير الأرض المؤهلة لذلك باستعمال مياه النهر الصناعي التي استغلت في مزارع خطط اعتماد الري محركًا لها، وكمشاريع تربية الدواجن التي حققت بعض النجاح حين توفر لها الدعم المادي السخي، الذي لازم أغلب المشاريع كما أشار بولقمة (2009، ص20) التي أسيء فهم المعوقات الطبيعية والبشرية الداعمة لاستمرارها وصورت على أنها في طريق النمو التي سيحولها إلى مشاريع للتنمية المستدامة في حين أنها لم تزد عن كونها طفرة استندت إلى طموح مفرط عزز من انفاق دون حدود ودعاية بولغت في أمرها إبان عهد القذافي، الأمر الذي يدعو فعلاً للتساؤل عن مدى نجاح مثل هذه المشاريع بالمنطقة التي حتى بوجود الدعم المادي الكبير لها باتت بالفشل.

وبخصوص دراسة عمران (2015، ص447) حول التنمية السياحية في منطقة سرت، وما تزخر به من إمكانات طبيعية وبشرية للقيام بالنشاط السياحي، المتمثل في الشواطئ والمناطق الأثرية التاريخية كمدينة سلطان وقصور حسان وحصن بونجيم وقرزة،(*) والتي من خلالها يمكن تنمية أنواع متعددة من السياحة البحرية والتاريخية، وإن كانت الدراسة استرسلت بشكل كبير في تقديم مقترح للسياحة الشاطئية في المنطقة وما يمكن أن تسهم به في تحقيق فوائد على المستوى الاقتصادي للدولة في جذب السياح وذلك بإقامة القرى والمصايف والمتنزهات السياحية والمراكز الرياضية، وعددت الدراسة الأنشطة المقترحة لذلك، لكن سيظل السؤال حقيقة ماثلة أمام إمكانية تحقيق هذه الرؤية في ظل الظروف المناخية للمنطقة التي وقفت عائقاً أمام تحقيق تنمية زراعية، فهل يمكن تحقيق تنمية سياحية بالمنطقة في ظل هذه الظروف؟ ففي الحقيقة يعد المناخ من أهم العوامل المؤثرة في النشاط السياحي، وأن المناخ الحار والجاف قد يشكل مركز جذب للسياح الأجانب خاصة من الأوربيين، ولا يخفى ما للصحراء من سحر طبيعي يمكن أن توليه الدولة الاهتمام، وكذلك القطاع الخاص في سبل تحقيق تنمية صحراوية بالمنطقة وفي الواحات الشمالية كجالو واجخرة حيث تعد مناطق سياحية رائدة، وهذا ما لم تستعرضه دراسة عمران التي ركزت على سبل تنمية السياحة الشاطئية والتاريخية فقط متناسية ظروف المنطقة الحقيقية التي تطل فيها الصحراء على البحر مباشرة، وإن كانت التنمية السياحية عموما بالمنطقة تحتاج لدراسات وخطط مكثفة قبل الغوص في تنفيذها بشكل عشوائي.

ومن هنا فإن تنمية موارد المنطقة خارج ما يجري في مجال صناعة الطاقة لابد أن ينطلق من تنمية الثروة الحيوانية من خلال توعية الرعاة وتحسين السلالات وتوفير المياه وتقديم المساعدات للرعاة، واستغلال بعض السباخ الساحلية لإنتاج الملح وإعادة الحياة في تعدين خام الكبريت الذي كان يصدر من مرفأ البريقة القديم (بولقمة، 2009، ص21)، ومع أن

(*) من أهم المواقع الأثرية في منطقة سرت مدينة سلطان التي تعود نشأتها للكنعانيين في القرن السادس قبل الميلاد، قصور حسان التي أسسها القائد المسلم حسان النعمان، قبر الأخوين فيلا نيوس بالقرب من رأس لانوف والذي جعل الحد الفاصل بين قرطاجة وقورينا، حصن بونجيم الذي يرجع تاريخه للعصر الروماني، القرية البيزنطية بوادي حمد والتي ترجع للقرن الخامس الميلادي، مدينة قرزة ويرجع بأنها تعود للعصر الروماني. (للمزيد انظر: عبد المعتمد، 2015).

المنطقة وبفضل النفط قد شهدت حركة تنموية واضحة وتغيرت فيها عما كانت عليه والمتمثلة في ظهور مدن جديدة وتطور أخرى قديمة وإنشاء جامعتي سرت والنجم الساطع النفطية في البريقة، وانتشار فروع الجامعات في المراكز العمرانية الرئيسة والتعليم المتوسط والمستشفيات والمطارات والمشاريع التنموية (علي، 2006، ص6 )، ولا ينسى اهتمام النظام السابق بمدينة سرت لقصد تحويلها لعاصمة سياسية للبلاد لملء الفراغ الجيوبولتيكي بين طرابلس وبنغازي (علي، 2006، ص9)، أن أي محاولة لإعادة التنظيم المكاني للمنطقة الممتدة لحوالي 765كم في وسط البلاد لابد أن يكون هدفها الأول التغلب على الضعف الجيوبولتيكي بها لتصبح منطقة ربط جغرافي بين شطري البلاد المعمور في شمالي شرق وشمالي غرب البلاد بدلاً من أن تكون فاصلاً بينهما لعبته هذه المنطقة على طول تاريخ البلاد (عمور، 2019، ص260) ولا تزال تلعبه إلى الآن على الرغم من اكتشاف النفط جنوبها وتواجد موانئ تصديره على ساحلها.

قد لعبت عوامل الجغرافيا السياسية دورا بارزا في جعل منطقة خليج سرت فاصلاً جغرافيا بين شطري البلاد الشرقي والغربي الأكثر تركزا سكانيا وذلك على الشريط الساحلي، وكان لها الأثر الفارق على جيوبولتيكية البلاد، من مناخ المنطقة الصحراوي وتضاريسها المتمثلة في كثرة الكثبان الرملية والسبخات، وقلة تعاريج ساحلها الذي يعيق إقامة موانئ طبيعية، واتساع مسافته الفاصلة بين شطري البلاد لأكثر من 765كم، وضعف شبكة النقل والمواصلات، مما أدى لتخلخل التوزيع السكاني الذي كان له أبعاده السوقية وما خلفه من آثار جيوبولتيكية، حتى تلك العوامل الاقتصادية المتمثلة في وجود النفط وموانئ تصديره، وقيام بؤر تركز سكاني جديدة وإقامة بعض المشاريع التنموية الجديدة سواء تلك الزراعية أو المجمعات الصناعية النفطية؛ كلها كان يجب لها أن تلعب الدور الحاسم في جعل المنطقة رابطاً جغرافيا بين شطري البلاد.

ولكن العوامل السياسية ذات الجذور التاريخية كان لها التأثير الأكبر في جعل المنطقة ساحة للمنافسة السياسية بين تلك الثنائية القطبية بالبلاد، ولعل ما يؤكد ذلك تلك الصراعات الدائرة حول السيطرة على حقول النفط والموانئ النفطية في منطقة الهلال

النفطي(*) بعد ثورة فبراير في 2011م والتي لا تزال قائمة إلى الآن، وتدور رحاها بين شطري البلاد الشرقي والغربي، فبعد سيطرة قوات ثورة فبراير على المنطقة في أكتوبر 2011م، وقوات الدروع في أغسطس 2012م، ومن ثم سيطرة حرس المنشآت النفطية بقيادة جضران في يناير 2013م، وخلال الفترة ما بين 2013-2016م شهدت منطقة الهلال النفطي عدة معارك بين عدة أطراف، حتى سيطرة عليها قوات حفتر في سبتمبر 2016م بعد إطلاقه ما يسمى بعملية الكرامة في مايو 2014م والتي تمثله في شرق البلاد، لتشهد المنطقة من 2016-2018م اندلاع معارك أخرى بين قوات الكرامة في شرق البلاد وقوات حكومة الوفاق المعترف بها دوليا في غرب البلاد، حتى فرضت قوات الكرامة السيطرة عليها في يونيو 2018م، وبذلك أجج النفط الصراع في ليبيا بعد ثورة فبراير وفتح باب الحساسيات الإقليمية والتنافسات بين هذه الثنائية في البلاد، ليؤكد بدوره على أن النفط عامل فاصل بين شطري البلاد في ظل ذلك التخلخل السكاني في منطقة خليج سرت، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل على تنمية هذه المنطقة لجذب السكان لتلعب دورا إيجابيا في ربط أجزاء الدولة المترامية المساحة المتخلخلة في توزيع سكانها ومواردها الاقتصادية.

**النتائج:**

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها الآتي:

1- تمثل منطقة خليج سرت فاصلاً جغرافيا بين الأقاليم الليبية في شرق البلاد وغربها؛ وذلك لتأثير معطيات الجغرافيا السياسية للمنطقة.

2- من أهم معطيات الجغرافيا السياسية التي جعلت من المنطقة فاصلاً جغرافيا بين الأقاليم الليبية، ذلك الفراغ الصحراوي التي تمثله وظروف مناخها القاري وقلة المياه وتدهور التربة الذي جعل من المنطقة ذات كثافة سكانية منخفضة.

3- تمثل المنطقة فاصلاً جغرافيا سياسيا كان له أبعاده التاريخية منذ فترات سابقة؛ وذلك وفقاً للظروف الطبيعية لها، كذلك وجود النفط في جنوب المنطقة وتواجد موانئ تصديره على

(*) منطقة الهلال النفطي هي حوض نفطي يطل على المتوسط على شكل هلال يمتد بين سرت وبنغازي بطول 550كم، وتأتي أهمية المنطقة بكونها تضم أكبر ثروات البلاد النفطية، وبها مصافي البترول ومنشآت التكرير التي تصدر عبر موانئ السدرة ورأس لانوف والبريقة.

سواحلها أسهم نوعا ما في ظهور بؤر لتجمعات سكانية بالمنطقة لكنه أسهم بالمقابل في زيادة حدة الثنائية بين شطري البلاد الشرقي والغربي، وذلك بالتصادمات السياسية بينهما التي وصلت لحد النزاع العسكري للسيطرة عليه بعد 2011م.

4- كون النفط عاملاً فاصلاً بين شطري البلاد كمورد اقتصادي مرده للتخلخل السكاني في المنطقة، فلو كانت منطقة خليج سرت ذات تركز سكاني لما كانت فاصلاً بهذا الشكل وللعب النفط دورا بارزا في القضاء على الثنائية القطبية بالبلاد.

**التوصيات:**

في ضوء ما أسفرت عليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1- يجب على صناع القرار في ليبيا وضع استراتيجيات تهدف لتنمية المنطقة، آخذين بعين الاعتبار ظروفها الطبيعية، مستفيدين من تجارب المشاريع التنموية السابقة التي باتت جلها بالفشل.

2- يجب وضع تنمية المنطقة في عين الاعتبار؛ وبالتالي زيادة المراكز السكانية بها وتطوير المراكز السابقة كلها تصب في مصلحة إعادة التوازن السياسي بالبلاد بين شطريها الشرقي والغربي، فهو أمر ملح ومهم أثبته التاريخ ولا يزال على جدية وضعه.

3- من المهم دراسة موارد المنطقة، ووضع خطة تنموية شاملة متعددة الأبعاد والمستويات وعلى كافة الجوانب الاقتصادية والبشرية والبيئية وحتى السياسية.

## المصادر والمراجع:


- آغا، عامر؛ بطاو، مفتاح؛ السعيطي، عوض، (1999). **الأنماط النبتية ودورها في رصد التصحر وتنمية الغطاء النباتي في منطقة خليج سرت**، سرت: المؤتمر العلمي الأول حول الموارد الطبيعية بمنطقة خليج سرت، منشورات مجلس التخطيط بشعبية سرت، المجلد الأول.
- بن عمور، خالد محمد، (2019). **عناصر الضعف الجيوبولتيكية وأثرها على الكيان الدولة الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية**. مجلة أبحاث، (13). كلية الآداب، جامعة سرت.
- بولقمة، عبد الهادي، (2009). **الموارد الطبيعية لمنطقة خليج سرت**. مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، العدد 3، بنغازي.
- الحجاجي، سالم علي، (1989). **ليبيا الجديدة**، ط1، طرابلس: منشورات مجمع الفاتح للجامعات.
- الحداد، عوض، (2002). **إقليم خليج سرت بين حتمية البيئة وضرورة التنمية**. في الحداد، عوض يوسف؛ سالم، سالم فرج (تحرير)، دراسات تطبيقية في جغرافية ليبيا البشرية، ط1، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس.
- حمدان، جمال، (1973). **الجمهورية العربية الليبية دراسة في الجغرافيا السياسية**، القاهرة: عالم الكتب.
- حمدان، جمال، (1996). **الجماهيرية دراسة في الجغرافيا السياسية**، القاهرة: مكتبة مدبولي.
- الديب، عمران فرج، (2004). **أثر المقومات الطبيعية في الدولة الليبية كوحدة سياسية دراسة في الجغرافيا السياسية**، (رسالة ماجستير غير منشورة). الزاوية: قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة السابع من إبريل.
- رحومة، نجم الدين فرج، (2008). **إقليم خليج سرت دراسة في الجغرافيا المناخية**، (رسالة ماجستير غير منشورة). الزاوية: قسم الجغرافيا، جامعة السابع من إبريل.

- السبيعي، بشير عبد الله، (2009). **تأثير التغير الوظيفي على مورفولوجية مدينة سرت 1988-2006 دراسة في جغرافية المدن**، (رسالة ماجستير غير منشورة). سرت: قسم الجغرافيا، كلية الآداب والتربية، جامعة التحدي.
- شقلوف، محمد؛ أبوغالية، أحمد؛ الكرامي، فيصل، (2015). **المستقبل لمن يستعد له، الطاقات المتجددة كمورد طبيعي بمنطقة سرت**. سرت: الملتقى الجغرافي الرابع عشر، منشورات جامعة سرت.
- عبد المعتمد، محمد، (2015). **التجوية وأثرها على المناطق الأثرية بمنطقة سرت**. سرت: الملتقى الجغرافي الرابع عشر، منشورات جامعة سرت.
- عبد العزيز، طريح شرف، (1971). **جغرافية ليبيا**، ط2، الإسكندرية: منشأة المعارف.
- علي، محمد مرسال، **تغير التوزيع السكاني لمنطقة الخليج في ليبيا وحركاتهم المكانية بين عامي 1973-2006**. بنغازي: المكتبة الجغرافية، جامعة بنغازي، قسم الجغرافيا.
- عمران، آمنة مصطفى، (2015). **مقومات التنمية السياحية في منطقة سرت**. سرت: الملتقى الجغرافي الرابع عشر، منشورات جامعة سرت.
- غانم، محمد شكري، (1995). **النفط**. في بولقمة، الهادي؛ القزيري، سعد (تحرير)، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ط1، سرت: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- الفرجاني، عبد الله؛ التائب، علي، (2015). **الدور الاستراتيجي والأمني لخليج سرت في التنمية**. سرت: الملتقى الجغرافي الرابع عشر، منشورات جامعة سرت.
- كمال، محمد، (1955). **ليبيا الشقيقة**، ولاية برقة، ط1، ببولاق: مطبعة دار الهنا.
- الكيخيا، منصور محمد، (1995). **السكان**. في بولقمة، الهادي؛ القزيري، سعد (تحرير)، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ط1، سرت: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- محمد، برنية سالم، (2018). **التغيرات السكانية في منطقة خليج سرت خلال الفترة 1973-2012 دراسة في جغرافية السكان**، (رسالة ماجستير غير منشورة). سبها: قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة سبها.
- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات LOOPS، (2016). **تحديات التنمية المكانية في ليبيا**، متاح على الموقع: www.loopsresearch.org.

- نجم، محمود عبد الله، (2015). **خليج سرت والأطماع الخارجية نظرة جيوستراتيجية.** سرت: الملتقى الجغرافي الرابع عشر، منشورات جامعة سرت.
- الهرام، فتحي أحمد، (1995). **التضاريس والجيمورموفولجيا.** في بولقمة، الهادي؛ القزيري، سعد (تحرير)، الجماهيرية دراسة في الجغرافيا، ط1، سرت: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع.